**تصريحات السيد جيمس دبليو. راولي, منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة**

**(مدينة غزة، الأحد 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2012)**

تشعر الأمم المتحدة بحزن عميق لأن السكان المدنيين تحملوا، مرة أخرى، وطأة العنف في هذه المنطقة. خلال ثمانية أيام فقط، قتل ما لا يقل عن 103 مدنيين، بينهم 33 طفلا و13 امرأة، وجُرح المئات، كثير منهم إصاباتهم خطرة نتيجة الأعمال العدائية الأخيرة في غزة. وأصبح ما يقرب من 700 عائلة دون مأوى بسبب تدمير بيوتهم وباتوا مهجرين. ودُمرت جسور ومدارس وعيادات ومكاتب إعلامية ومنشآت رياضية. أود أن أعرب عن تعازي الصادقة لعائلات القتلى، وتمنياتي بالشفاء العاجل للجرحى.

لكن هذه ليست الصورة بكاملها- فالجولة الأخيرة من الأعمال العدائية زادت في تعقيد ما كان بالفعل وضعا إنسانيا خطيرا، حيث كانت 80 بالمائة من عائلات غزة تتلقى مساعدات. كما أنّ الأعمال العدائية الأخيرة زادت من "الحد من التنمية" في غزة.

كانت غزة تواجه أصلا تحديات قاسية قبل النزاع الأخير. وأنا قلق على وجه الخصوص بشأن قطاع المياه، حيث أن مستودع المياه الجوفية- وهو المصدر الرئيسي لمياه الشرب- قد يكون على وشك الانهيار فعلا. وهنا يجب علينا العمل فورا لتجنب عواقب مدمرة لكل سكان غزة، كما ظهر بوضوح في تقريرنا الأخير "غزة في العام 2020- مكان يمكن العيش فيه؟"

وقد فاقم العنف من جوانب الضعف التي تعاني منها فئات سكان غزة الأكثر فقرا، وزاد من حدة الصدمة النفسية التي عاناها الأطفال بصورة خاصة خلال السنوات الأخيرة. وأنا قلق تحديدا بخصوص هؤلاء الذين هُجروا من بيوتهم ولا يستطيعون العودة إليها.

وفي هذا الوقت، تتمثل الأولويات الإنسانية في:

- تقليل مخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات من خلال نشاطات التوعية والإزالة العاجلة لتلك المخلفات.
- ضمان العلاج للجرحى وغيرهم من المحتاجين إلى الرعاية الصحية.
- معالجة الآثار النفسية الناجمة عن العنف التي أصابت العائلات، ولاسيما الأطفال.
- تلبية احتياجات السكن لمئات العائلات التي دمرت بيوتها أو تعرضت لأضرار جسيمة بشكل عاجل.
- إعادة ملء مستودعات الأغذية.

إنني فخور بموظفي الأمم المتحدة وبشركائنا في غزة وشركائنا الدوليين، فشجاعتهم والتزامهم تجاه الإنسانية أمر يستحق الإكبار. لقد تحدثت إلى زملاء كثيرين كانوا يخشون على عائلاتهم، بل وحياتهم، لكنهم استمروا في العمل ليلا ونهارا طيلة فترة النزاع.

واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها أثناء الأعمال العدائية الأخيرة العمل لضمان حصول السكان على الحصص المعتادة من المساعدة، ولضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية، قدر المستطاع. وقد استطعنا أيضا تلبية الاحتياجات الطارئة بسرعة لحوالي 12,000 من السكان الذين اتخذوا مدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وغيرها من المدارس ملجأ لهم. وقد ركزنا منذ وقف إطلاق النار على تسريع البرامج التي كانت موجودة سابقا إلى أقصى حد، ويُسعدني أن أخبركم أن هذه البرامج الآن تعمل بأقصى قدرتها. وندرك أيضا أنّ من الضروري أن يتبع ذلك إعادة إعمار البنية التحتية الحيوية، مثل المدارس والجسر الساحلي، التي تم تدميرها.

فرقنا تعمل على مدار الساعة لتقييم الاحتياجات الإضافية الناجمة عن هذا التصعيد وللاستجابة السريعة والفعالة لاحتياجات العائلات والتجمعات السكانية التي تحتاج للدعم في مجال المساكن، والعلاج والخدمات الطبية، والغذاء والمساعدات الأخرى، بالإضافة إلى إعادة مخزون الأدوية وغيرها من المستلزمات الطبية، وإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة. كما أن التخفيف من مخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات وتوفير دعم نفسي- اجتماعي للأطفال والعائلات التي تعرضت للصدمة، هي من الأولويات الأساسية خلال الأيام والأسابيع القادمة. ونحن نتوقع أن يُستكمل تقييم الاحتياجات هذا خلال أيام قليلة فقط.

في غضون ذلك، بدأت الأمم المتحدة بالفعل بتلبية بعض تلك الاحتياجات. وعلى سبيل المثال، بدأنا اليوم بترميم النوافذ والأبواب والأضرار الأخرى في 93 مدرسة، معظمها يعمل بنظام الفترتين. كما أننا نستخدم حاليا التمويل المخصص لحالات الطوارئ. وفي الواقع أننا صادقنا بالفعل على صرف ما يقرب من حوالي نصف مليون دولار أمريكي من صندوق الاستجابة الإنساني المحلي لتوفير الوقود للمولدات الكهربائية لتتمكن من مواصلة ضخ المياه وتشغيل منشآت الصرف الصحي.

وبالرغم من أننا لن نتمكن من الحصول على رقم دقيق لاحتياجاتنا المالية إلا بعد عدة أيام، فما أستطيع قوله الآن هو أننا بحاجة إلى 14 مليون دولار أمريكي على الأقل هذا العام كي تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من تقديم الإغاثة العاجلة، هذا بالإضافة إلى مناشدة منفصلة تقدمت بها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والطلب الأخير الذي تقدمت به منظمة الصحة العالمية للحصول على مستلزمات طبية. ونحن نعمل أيضا على مراجعة عملية المناشدة الموحدة **(CAP)** للعام المقبل، لتشمل المساعدات خلال الشهور الأولى من العام 2013.

وبالطبع، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش المبكر الناجمة عن آخر جولة من الأعمال العدائية، علينا أن نتطلع إلى الأمام. ولا يمكننا أن نتقبل أن تكون النتيجة إعادة وضع سكان غزة إلى ما كان عليه قبل أسبوعين- وهو وضع يتصف باحتياجات إنسانية مزمنة واسعة النطاق، والافتقار إلى التنمية، وغياب اقتصاد محلي مستدام تستفيد منه كل التجمعات السكانية – بل وفقدان الأمل. هذا الوضع يجب أن يتغير.

وأعتقد أيضا، مثل السيد سيري، أن بنود وقف إطلاق النار الأخير تتيح فرصة علينا أن ننتهزها، إذ يجب أن تتركز كل الجهود الآن على فتح المعابر أمام حركة وتنقل الأشخاص والبضائع. وأنا أرحب بتوسيع حدود مناطق صيد الأسماك من 3 إلى 6 أميال بحرية رغم أنّ ذلك، وبصراحة، ليس كافيا. يجب توسيع حدود مناطق صيد الأسماك للسماح لصناعة صيد الأسماك في غزة بالوقوف من جديد على قدميها. ويجب السماح للمزارعين الفلسطينيين بالوصول الحر إلى أراضيهم ومحاصيلهم في المناطق الحدودية. ويجب السماح بنقل البضائع إلى الضفة الغربية, كما يجب السماح بالتصدير لدعم الانعاش الاقتصادي. ويجب السماح لطلاب غزة بالوصول إلى الجامعات في الضفة الغربية.

سكان غزة يملكون القدرة على تطوير مجتمعاتهم وبناء اقتصاد محلي مستدام. وقد حان الوقت لإعطائهم الفرصة لفعل ذلك. ونحن في منظمات المجتمع الإنساني نطالب الجهات السياسية في المنطقة باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان السلام والاستقرار في المنطقة - والسماح للأمل بأن يسود من جديد، لمصلحة سكان غزة والمنطقة.

شكرا لكم.